



مزايا إدراج الشركات لأسهمها في السوق المالي

ينص البندان "2" و "3" من المادة (103) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 على:
"2. يجب على جميع الشركات المساهمة العامة أن تقدم طلباً للإدراج في السوق 3. يجب على جميع الشركات المساهمة العامة القائمة أن تقدم طلباً لإدراجها في السوق وتصوب أوضاعها بما يتماشى وأحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه".

وبالرغم من أن الإدراج في السوق إلزامياً حسب المادة (103) المشار إليها أعلاه، إلا أن الشركات المساهمة العامة تسعى لإدراج أسهمها تحقيقاً للمزايا التالية:

1. إتاحة الفرصة للمؤسسين في استرداد جزء من أموالهم المستثمرة في الشركة وإمكانية تحقيق عائد من ذلك.
2. إتاحة المجال أمام الشركات لتتوسع مصادر التمويل المتاحة أمامها لتمويل نشاطات الشركة واستثماراتها بزيادة رأس مالها بشكل مرن وغير مكلف عبر إصدار أسهم جديدة أو سندات، وعدم اقتصر التمويل على القطاع المصرفي. وهذه العملية تخفض من تكلفة رأس المال، حيث أن إدراج الشركة في السوق يسهل عليها تسويق إصداراتها الجديدة، إذا رغبت بزيادة رأس مالها أو إصدار سندات، إذ أن وجود قيمة سوقية لسهم الشركة يسهل على المستثمرين التقدير فيما إذا كان سعر الإصدار مناسباً أم لا. وإذا كان سعر الإصدار أقل بنسبة كبيرة من سعر السوق، فإن من شأن ذلك التشجيع على الاكتتاب بالأسهم، كما أن الإدراج يطمئن المكتتب بإمكانية بيع الأسهم التي اكتتب بها بيسر وسهولة وسرعة.
3. الإدراج يكسب الشركات مزيداً من المصدقية كونها تعمل تحت مظلة إشرافية ورقابية تؤمن الإفصاح والشفافية للمستثمرين.
4. يساهم الإدراج بعدالة تسعير أسهم هذه الشركات من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، ويربط أسعارها السوقية بتطورات مستوى أدائها.
5. مساعدة الشركة على الظهور والانتشار، وتقوية مركزها وهيبتها أمام العديد من الأطراف الخارجية من العملاء والموردين والمقرضين والمستثمرين. ويزيد الإدراج من فرص التعريف بالشركة ونشاطاتها حيث يظهر اسم الشركة وأسعار أسهمها وحركة تداولها وأخبارها ونشاطاتها وبياناتها المالية ضمن النشرات والمطبوعات التي يصدرها السوق،



وضمن موقع السوق على شبكة الإنترنت، وضمن مواقع ونشرات الهيئات والاتحادات العربية والدولية التي يكون السوق عضواً فيها، بالإضافة إلى وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث...

6. توسيع قاعدة المستثمرين في الشركة عبر تداول أسهمها، حيث أن سهولة عملية التداول يتيح المجال لدخول مساهمين جدد.

7. تحقيق عنصر السيولة لحاملي أسهم الشركة لفائدة مالكي السهم والشركة، إذ يصعب تصور وجود سيولة في حالة عدم الإدراج.

8. إن تولى مركز الإيداع والتحويل إدارة سجل المساهمين عن الشركة وفق أنظمة إلكترونية متطورة، توفر على الشركة الوقت والجهد اللازمين لإدارته، وكذلك التكاليف خصوصاً للشركات التي يكون عدد مساهميها كبيراً.

وعلى الرغم من المزايا المذكورة أعلاه ومزايا أخرى لم تذكر، إلا أن بعض إدارات الشركات تبدي تخوفاً غير مبرر بفقدان السيطرة عند تداول أسهمها في السوق، مع أن أنظمة السوق لا تلزم الشركة على طرح أكثر من 25% من أسهمها للمساهمين العامين إذا كانت في السوق الأولى و20% بالنسبة للسوق الثانية.

كما أن بعض الشركات لا ترغب في الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستثمرين والجمهور والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، رغم أن للإفصاح الأثر الهام على أسعار أسهمها في السوق، فكلما كان الإفصاح دقيقاً وسريعاً، كلما ازدادت ثقة المستثمرين في مصداقية الشركة، ورجبوا في الاحتفاظ بمساهمتهم في الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة ملتزمة بالإفصاح والشفافية، ستجد سهولة في المستقبل لإمكانية الحصول على الأموال اللازمة لتوسعات الشركة من مستثمرين جدد.

إن عدم وجود المعرفة الكافية بآلية عمل السوق وتداول الأسهم فيها، تجعل بعض الإدارات تتردد في اتخاذ القرار بالإدراج تجاوباً مع القانون والمرور بتجربة جديدة، خصوصاً الذين يحملون آراء مسبقة عن التداول تكون مغلوطة وغير موضوعية في معظم الأحيان .

وهكذا فإن إدراج الشركة في السوق تجاوباً مع القانون لن يغير في هيكل توزيع الأسهم إلا بالقدر الذي يتم فيه تداولها بيعاً وشراءً، وإن دخول المستثمرين عبر شراء الأسهم المعروضة لا يعني التخلي عن السلطة أو الإدارة أو القدرة على اتخاذ القرارات الهامة.



الشركات العائلية:

يوجد في فلسطين مئات الشركات والمؤسسات مختلفة الأحجام والأشكال تعمل في شتى المجالات المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من الكم الهائل من الشركات، إلا أن الشركات المساهمة العامة ذات رؤوس الأموال الكبيرة والقادرة على تنفيذ مشاريع ذات جدوى اقتصادية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة منها.

دواعي وأهمية تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة:

تؤثر الشركات العائلية وخاصة الكبيرة بشكل كبير في مسار الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ما تقوم به من دور مهم في مجالات عدة، وبالتالي فإن استمراريتها وتطويرها يعتبر في المقام الأول مصلحة وطنية، فأى خلل فيها لا يؤثر في حركة الاقتصاد فقط، بل وفي العاملين والموظفين والمستفيدين من خدمات تلك الشركات.

من جهة ثانية، وبالإضافة إلى المشاكل التي قد تعاني منها الشركات العائلية، والتي من أهمها متوسط العمر القصير، ومشاكل الورثة، وعدم توافق أسلوب إدارة الشركة مع مراحل نموها وتطورها، توجد هنالك عوامل كثيرة ترجح عدم قدرة الشركات العائلية على الاستمرار بنفس الدرجة من المتانة والأداء الاقتصادي، على سبيل المثال تطور الأوضاع العامة ودخول شركات كبيرة منافسة كبيرة، وبالتالي أصبح من الضروري على أصحاب هذه الشركات إعادة النظر في وضعية شركاتهم عن طريق اتخاذ قرارات إستراتيجية تخدم مصالحها. وحتى تحافظ الشركات العائلية على استقرارها واستمرارها لأمد طويل فمن الأهمية العمل على التحول إلى شركات مساهمة عامة.

آثار ومزايا تحول الشركات العائلية إلى مساهمة عامة:

هناك العديد من الفوائد والمزايا التي يمكن أن تنجم عن تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة، والتي تعود بالنفع على الشركات العائلية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام.

أولاً: بالنسبة للشركات العائلية:

1. تعزيز فرص النمو والتوسع للشركة.
2. وجود سوق أسهم متكامل ومتطور.
3. يضمن استمرارية الشركة عبر حماية الشركة من الانهيار والاختفاء بعد غياب الجيل الأول من المؤسسين وانتقال الملكية إلى الورثة.
4. فصل الملكية عن الإدارة.



5. تعزيز وتطوير القدرة التنافسية للشركة في الأسواق المحلية والخارجية عبر تحسين القدرات المالية والإدارية والإنتاجية للشركة.
6. الاستفادة من وفرة مصادر التمويل المتاحة لها، وسهولة توفير السيولة النقدية للشركة، مما يتيح لها القدرة على تمويل خططها التوسعية ومشاريعها الاستثمارية بأقل التكاليف، وتوفير رأسمال صلب قادر على تنفيذ مشروعات ضخمة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الاقتراض من البنوك التي عادة ما تكون أكثر رغبة في تقديم القروض إلى شركات مدرجة تتميز بالإفصاح المالي وبالشفافية المطلوبة.
7. الاعتماد على الإدارة المحترفة والحصول على طاقات وقدرات وكفاءات بشرية جديدة.
8. المحافظة على اسم ودور العائلة في الشركة.
9. دعم مركزها التفاوضي مع الشركات الدولية.
10. توسيع مجالات الاستثمار للشركة.
11. التمتع بالحوافز والمزايا التي قد تمنحها الحكومة للشركات المساهمة العامة.
12. التخلص من مظاهر الضعف والمحاباة التي قد تظهر في إدارة الشركات العائلية.

ثانياً: بالنسبة للاقتصاد الوطني:

1. تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توسيع قاعدة الشركات المساهمة، وبالتالي توسيع قاعدة الملكية وتنويع الأنشطة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والنتائج المحلي للدولة.
2. تنشيط أداء قطاع الأوراق المالية من خلال دخول شركات جديدة في سوق رأس المال، مما سيسهم في تنشيط السوق الأولية، كما سيسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء للقطاع الخاص أو لصغار المستثمرين.
3. خلق كيانات اقتصادية قادرة على تنفيذ مشاريع ضخمة.
4. استقرار سوق العمل من خلال الحفاظ على استمرارية حقوق العاملين بالشركة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة.
5. خفض نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة تستوعب قدرًا كبيراً من العمالة الوطنية.